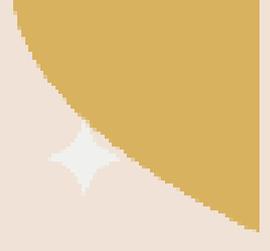
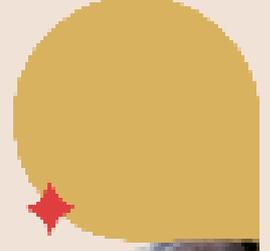




موجز سياسات

استحداث مركز وطني للترجمة الإشارية

ضمان الوصول العادل للخدمات
الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة
السمعية في الأردن



موجز سياسات

إنشاء مركز وطني للترجمة الإشارية:
ضمان الوصول العادل للخدمات الصحية
للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في الأردن

إعداد: أنس ضمرة



بالتعاون مع:



عن حملة (ابني)

نحن مجموعة من أشخاص ذوي إعاقة وأهالي أشخاص ذوي إعاقة من محافظات المملكة كافة، نسعى إلى بناء مجتمع يكفل للأشخاص ذوي الإعاقة حقهم في الصحة على أساس من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ضمن بيئة صحية شاملة ذات جودة تبني قدراتهم ومهاراتهم التي تنعكس على استقلاليتهم ووصولهم إلى حقوقهم التي نص عليها القانون ودمجهم في المجتمع.

بدأت الحملة مشوارها عام 2020م للمطالبة بتفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لعام 2017م في مادته (24)، التي تضمن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الطبية والعلاجية والتأهيلية مجاناً، بما في ذلك العمليات الجراحية، والأدوية والمطاعيم، والأدوات والمعينات المساعدة، وجلسات التأهيل (العلاج الطبيعي، والوظيفي، والسلوكي، والنفسي، وجلسات النطق)، ومراقبة جودة الخدمات المقدمة لهم، بما يتوافق و المعاهدات الدولية و اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدولية التي صادق عليها الأردن، و كما نص عليه قانون الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقّعت الحملة في آب 2021م اتفاقية مع وزارة الصحة والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للبدء بتطبيق مطلب الحملة بتهيئة المراكز الصحية الشاملة؛ لتقديم الجلسات التأهيلية والعلاجية للأشخاص ذوي الإعاقة بصورة مجانية.





في الأردن، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية تحديات كبيرة عند محاولتهم الوصول إلى الخدمات الصحية؛ بسبب غياب وسائل تواصل فعّالة مع مقدمي الرعاية الصحية.

تُبرز الدراسات والملاحظات الميدانية وجود فجوة كبيرة في تقديم خدمات صحية شاملة، مهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية؛ بسبب عدم توفر الترجمة الإشارية بين مقدمي الخدمات الصحية والمراجعين من ذوي الإعاقة السمعية، ما ينتهك حقهم في تلقي خدمات صحية تضمن سرية معلوماتهم.

تشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون ضعف التواصل مع مقدمي الخدمات الصحية؛ ما يؤدي إلى صعوبة التعبير عن أوضاعهم الصحية، وفهمهم للتشخيصات الطبية والإجراءات العلاجية وآثارها.

في الوقت الحالي، يعتمد الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية بشكل أساسي على مرافقين من أفراد العائلة أو الأصدقاء، للتواصل مع الأطباء ومقدمي الخدمات. هذا الوضع يخلق عبئاً إضافياً على المرضى؛ إذ يتسبب في انتهاك خصوصيتهم الصحية، لا سيّما في حالات تتطلب الحفاظ على السرية والخصوصية.

غياب خدمات الترجمة الإشارية يؤدي إلى تأخير تقديم الرعاية الصحية المناسبة. في العديد من الحالات الطارئة، لا يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية من شرح حالتهم الطبية بدقة؛ ما يعرّض حياتهم للخطر. كما أن غياب المترجمين المتخصصين في لغة الإشارة يُجبر المرضى على مغادرة المراكز الصحية، من دون تلقي تشخيص أو علاج مناسب، ما يؤدي إلى تفاقم حالتهم الصحية والنفسية.

هذه المشكلة تعكس تحدياً كبيراً في تطبيق ما جاء في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2017، الذي ينص على ضرورة توفير الترتيبات التيسيرية اللازمة، لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الصحية. كما أنها تمثل انتهاكاً لمبادئ العدالة والمساواة وعدم التمييز المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، كاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

في ضوء هذه المعطيات، تظهر الحاجة الملحة إلى إنشاء مركز اتصال وطني متخصص، لتوفير خدمات الترجمة الإشارية، على مدار الساعة، للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية المراجعين لأي مؤسسة صحية حكومية أو خاصة.

هذا المركز يمكن أن يسد الفجوة الحالية، ويضمن تواصل الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية مع مقدمي الخدمات الصحية بشكل فعّال، بما يضمن استقلاليتهم وخصوصيتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تدريب الكوادر الصحية على استخدام هذه الخدمات، لضمان تقديم رعاية شاملة وعادلة لجميع المواطنين.

المقدمة

في إطار السعي نحو تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان احترام حقوقهم؛ أجرت حملة "ابني" عام 2024 دراسة لتقييم واقع خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، المقدمة للفتيات ذوات الإعاقة في المراكز الصحية الشاملة.

أظهرت نتائج الدراسة فجوات كبيرة في توفير امكانية الوصول و الترتيبات التيسيرية، حيث أشارت إلى أن الفتيات ذوات الإعاقة السمعية يواجهن تحديات في الوصول إلى الخدمات الصحية؛ بسبب غياب خدمات الترجمة الإشارية بشكل كامل في المراكز عينة الدراسة (42 مركزاً صحياً شاملاً)؛ ما يعوق تواصل الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية مع الكوادر الطبية، ويؤدي إلى انتهاك حقوقهم الصحية، خاصة في الحالات التي تتطلب درجة من الخصوصية.

كما أظهرت الدراسة أن مقدمي الخدمات الصحية، بمن فيهم الطبيبات والمرضات والقابلات القانونيات، لم يتلقوا أي تدريبات حول طرائق ووسائل التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ما يزيد من حجم التحديات التي تواجه الأشخاص ذوو الإعاقة.

بينما كشفت هذه الدراسة تجربة فريدة، قام بها فريق مركز صحي المفرق، بالإعلان عن توفر ترجمة لغة الإشارة عن طريق مترجمة من سكان المنطقة، تقدم خدماتها بشكل تطوعي، حسب ما أفادت رئيسة التمريض في المركز.

ولتطوير وتعميم هذه التجربة، التي ابتكرها فريق المركز نتيجة إدراكه لحاجتها الملحة، يأتي موجز السياسات هذا ليضيء على ضرورة استحداث "مركز اتصال وطني متخصص، لتوفير خدمات الترجمة الإشارية، على مدار الساعة، للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية المراجعين لأي مؤسسة صحية حكومية أو خاصة".

الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن:

بحسب تقرير التعداد السكاني لعام 2015، الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، يبلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، ممن تزيد أعمارهم على خمس سنوات، نحو 1.4 مليون شخص؛ 249 ألف شخص منهم من الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.

ويُظهر التقرير أن 189 ألفاً من الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية هم من المواطنين الأردنيين الذين تجاوزوا سن الخامسة؛ ما يبرز الحاجة الملحة إلى تطوير سياسات شاملة غير تمييزية، بما في ذلك الحق في الحصول على خدمات صحية مباشرة ومستقلة.

يُعَدّ الحق في الوصول إلى الخدمات الصحية حقاً أساسياً ومكفولاً بموجب التشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية. وفي هذا الإطار، يضمن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم "20" لعام 2017 في الأردن، إلى جانب المادة 25 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صادق عليها الأردن عام 2008، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بخدمات صحية شاملة وعادلة.

تنص المادة 23 من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على مجموعة من الالتزامات، للمقابلة على عاتق وزارة الصحة والجهات ذات العلاقة:

نص المادة 23:

أ- تضمين متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات والبرامج الصحية والمعلومات الدوائية والغذائية في السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج ذات الصلة.

ب- توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة و الأشكال الميسرة و إمكانية الوصول في المستشفيات والمراكز الطبية التابعة لها، والزام المستشفيات والمراكز الطبية غير الحكومية بتوفيرها، باعتبارها شرطاً من شروط منح الترخيص و تجديده.

ج- تصويب أوضاع المستشفيات والمراكز الطبية التي تم إنشاؤها وترخيصها قبل العمل بهذا القانون، خلال مدة لا تتجاوز (5) سنوات من تاريخ نفاذه، وفقاً للإجراءات التي يحددها وزير الصحة.

د- تأهيل وتدريب الكوادر الطبية والفنية والإدارية العاملة في المستشفيات والمراكز الطبية بالتنسيق مع المجلس على طرق ووسائل التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن إعلامهم وتعبيرهم عن موافقتهم الحرة المستنيرة على الأعمال الطبية التي تجرى لهم، و تحقيق وصولهم إلى الخدمات والبرامج الصحية.

هـ- تصميم وتنفيذ برامج الكشف المبكر عن الإعاقة في مراكز الأمومة والطفولة والمستشفيات والمراكز الصحية الشاملة، وبرامج التشخيص الشامل متعدد التخصصات للأشخاص ذوو الإعاقة، وتوفير البرامج والخدمات التي تحول دون تفاقم إعاقاتهم، وما يصاحبها من أمراض .

و- توفير برامج العلاج الوظيفي وترخيصها وفقاً لتعليمات يصدرها وزير الصحة لهذه الغاية .

ز- تدريب كوادر متخصصة على طرق الكشف عن حالات العنف والإساءة الجسدية والنفسية وكيفية التعامل معها .

ح- توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة و الأشكال الميسرة التي تضمن الاستفادة الكاملة للمرأة ذات الإعاقة من برامج وخدمات الصحة الإنجابية .

ط- توفير النشرات الدوائية والغذائية والصحية المتاحة للكافة بالأشكال الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.

بمراجعة المادة 23 من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تتضح ضرورة التزام وزارة الصحة بتضمين متطلبات الوصول في جميع خططها وبرامجها، بما يضمن إزالة الحواجز أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية والخاصة؛ ومن أبرزها الترجمة الإشارية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، التي تضمن وصولهم إلى الخدمات الصحية باستقلالية.

من جهة أخرى، تؤكد المادة 25 من **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بأعلى مستويات الصحة دون تمييز. وتُلزم الدول الأطراف، بما فيها الأردن، باتخاذ التدابير اللازمة لضمان:

توفير خدمات صحية مجانية، أو بتكلفة معقولة، تعادل في نطاقها ومعاييرها تلك المقدمة للآخرين.

حظر أي شكل من أشكال التمييز في توفير الرعاية الصحية.

على الرغم من هذه النصوص التشريعية الواضحة، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في الأردن، ولا سيّما ذوو الإعاقة السمعية، تحديات كبيرة تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق؛ وابرزها؛ عدم توفر خدمات الترجمة الإشارية؛ ما ينتج عنه ضعف جودة الخدمات المقدمة لهم، بسبب عدم قدرة الكادر الطبي على التواصل مع الأشخاص من ذوي الإعاقة السمعية.

هذه التحديات تحرم الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في تلقي خدمات صحية، تضمن موافقتهم الحرة والمستنيرة، وخصوصية تلقي الخدمة.

أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرّفاه

إن التحديات الحالية التي تواجه الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية، مثل غياب وسائل التواصل الفعال مع الكوادر الصحية، تتناقض مع جوهر الهدف الثالث، الداعي إلى تقليل الفجوات في تقديم الخدمات الصحية، وتعزيز عدالة الوصول إليها.

الحل المقترح، المتمثل في إنشاء مركز اتصال وطني للترجمة الإشارية، يمثل خطوة استراتيجية لدعم تحقيق هذا الهدف؛ لأنه يوفر منصة مبتكرة تضمن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية من الوصول إلى الخدمات الصحية بكرامة واستقلالية. كما يعزز الحل من قدرة الأردن على الالتزام بمسؤولياته تجاه تحقيق التنمية المستدامة، عبر تحسين جودة الخدمات الصحية وضمان شموليتها، بما يسهم في بناء مجتمع صحي وعادل للجميع.

الوضع الحالي والتحديات:

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية تحديات جسيمة في الحصول على الخدمات الصحية، بطريقة تضمن استقلاليتهم وكرامتهم. هذه التحديات تشمل صعوبة الوصول إلى معلومات طبية واضحة بلغة الإشارة؛ ما يعوق حصولهم على الموافقة الحرة المستنيرة، ويحد من قدرتهم على التعبير عن حالتهم الصحية بشكل دقيق، أو مناقشة خيارات العلاج بفعالية.

الخصوصية وسرية المعلومات:

غالبًا ما يُجبر الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية على الاستعانة بمرافقين من العائلة أو الأصدقاء، أثناء زياراتهم للمؤسسات الصحية. ورغم أن هذا الإجراء يهدف إلى تسهيل التواصل مع الكوادر الطبية، فإنه يترتب عليه إشكاليات متعددة. قد يشعر الشخص بالحرج من الإفصاح عن معلومات صحية حساسة بحضور المرافقين، ما يؤدي إلى تقديم معلومات غير مكتملة للطبيب؛ وبالتالي التأثير في جودة التشخيص والعلاج. علاوة على ذلك، قد يتجاوز المرافقون حدود دورهم؛ فيتدخلون في القرارات العلاجية بشكل يتعارض مع رغبات الشخص المعني، ما يعد انتهاكاً لحقه في اتخاذ القرارات المتعلقة بصحته.

بالإضافة إلى ذلك، تفتقر كوادر صحية عديدة إلى التدريب الأمثل على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية أو فهم متطلباتهم؛ ما يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلات. كما أن نقص الوسائل المساعدة، مثل مترجمي لغة الإشارة أو الأدوات التكنولوجية الداعمة للتواصل، يعزز من شعور الإقصاء لديهم، ويُضعف فرصهم في الحصول على خدمات صحية متساوية.

المعلومات الدوائية:

يمتد تأثير تحديات التواصل، التي تواجه الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية، إلى الصيدليات، حيث يواجهون صعوبات في صرف الأدوية، وفهم آليات استخدامها بشكل دقيق. في ظل غياب قدرة موظفي الصيدليات على التواصل بلغة الإشارة، يجد الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية أنفسهم في موقف يُجبرهم على الاعتماد على تخمين التعليمات، أو طلب المساعدة من الآخرين؛ ما يعرضهم لخطر استخدام الأدوية بشكل غير صحيح.

هذه الإشكالية تتفاقم في حالات عدم توفر مرافق يساعد في الترجمة، ما يجعل الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية يتحملون المسؤولية الكاملة عن فهم تعليمات الأدوية بمفردهم. هذا الوضع لا يؤثر فقط في دقة العلاج وفعالته، بل قد يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة، نتيجة الاستخدام الخاطئ للأدوية، أو الالتزام غير الصحيح بالجرعات المحددة.

الحالات الطارئة:

أحد أخطر السيناريوهات التي قد تواجه الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية، هو الحاجة الماسة إلى الحصول على خدمات طبية في حالات الطوارئ، من دون وجود مرافق يساعدهم على التواصل مع الكوادر الصحية. في مثل هذه الظروف، قد يجد الشخص نفسه غير قادر على إيصال تفاصيل حالته الصحية، أو أعراضه بشكل دقيق وفوري؛ ما قد يؤدي إلى تأخير في التشخيص، أو اتخاذ قرارات علاجية غير دقيقة.

على سبيل المثال، في حالات الإصابة بنوبات قلبية، أو الحوادث، أو الحالات الصحية الحرجة الأخرى، يُعد الوقت عاملاً حاسماً في إنقاذ الحياة. ومع غياب وسيلة تواصل فعالة مع الطاقم الطبي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إهدار الوقت اللازم للتدخل السريع. هذا التأخير قد يتسبب في تفاقم الحالة الصحية، أو حتى وضع حياة المريض في خطر حقيقي.

لذلك، يصبح من الضروري أن تكون المؤسسات الصحية مجهزة للتعامل مع هذه الحالات الطارئة، وغيرها من المراجعات الدورية من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية؛ لضمان حصولهم على خدمات صحية ملائمة.

الكتابة على الورق ,, ليس حلاً:

أفادت عدة مقدمات خدمات، خلال مقابلات أجرتها الحملة في دراسة تقييم واقع الخدمات الصحية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ أفدن أنهن يستخدمن الكتابة للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

يُعد النمو اللغوي أحد أكثر الجوانب تأثراً بالإعاقة السمعية، فتُظهر الدراسات أن الحصيلة اللغوية تتناقص بزيادة شدة الإعاقة السمعية؛ ما يؤدي إلى ضعف شديد في المهارات اللغوية. فالأطفال ذوو الإعاقة السمعية يواجهون تحديات في اكتساب القواعد اللغوية، وتطوير مهارات القراءة والكتابة في بنية اللغة المكتوبة.

هذا التحدي اللغوي بالقراءة والكتابة يحد من قدرتهم على التعبير "كتابياً" بدقة ووضوح، لا سيّما عند الحاجة إلى التعامل مع مفاهيم معقدة، أو التعبير عن تفاصيل دقيقة تتعلق بالحالات الصحية.

إن الاعتماد على الكتابة كوسيلة تواصل رئيسية، يُهمل الاعتبارات الجوهرية المتعلقة بالعلاقة الطردية بين شدة الإعاقة السمعية وعمق التحديات اللغوية؛ ما يجعل التواصل بالكتابة خياراً لا يمكن الإعتماد عليه في سد فجوة التواصل بين الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية ومقدمي الخدمات.

المقترح: إنشاء مركز اتصال وطني للترجمة الإشارية



لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية إلى الخدمات الصحية بشكل مستقل، ولضمان حقوقهم في تلقي الخدمات الصحية، تقترح حملة ابني في هذه الورقة إنشاء مركز اتصال وطني للترجمة الإشارية. يهدف المركز إلى توفير خدمات ترجمة فورية بلغة الإشارة، على مدار الساعة، للأشخاص الصم وضعاف السمع؛ ما يمكنهم من التفاعل مع المؤسسات الصحية، والحصول على الخدمات الطبية اللازمة بكرامة واستقلالية.

مكونات المشروع:

منصة رقمية Mobile app:

تطبيق مخصص يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية إجراء مكالمات فيديو، تتضمن مترجمي لغة الإشارة، كمتسرين للتواصل بين المستفيدين والجهات الصحية.

مترجمون متخصصون:

فريق من مترجمي لغة الإشارة، المعتمدين من قبل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (4 أشخاص بالمرحلة الأولى)، يقدمون خدمات الترجمة الفورية بجودة عالية، مع مراعاة خصوصية المستخدمين وسرية المعلومات.

خدمات شاملة:

- الترجمة الإشارية بين المريض ومقدمي الخدمات الصحية.
- الترجمة الإشارية بين المريض و العاملين في الصيدليات.
- التوجيه للمؤسسات الصحية حسب الخدمة المطلوبة.
- الإبلاغ عن حالات الطوارئ الصحية.
- تلقي الشكاوى والاقتراحات.

إطلاق التطبيق:

تطوير تطبيق متوفر على مختلف الأنظمة (آبل وأندرويد)، يتيح سهولة الاستخدام ويضمن سرعة الوصول للخدمة.

الفوائد المتوقعة:

- ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في الحصول على الرعاية الصحية بكرامة واستقلالية.
- تعزيز التواصل بين الكوادر الصحية والمستفيدين؛ ما يحسن جودة الرعاية الطبية.
- تقليل مخاطر التأخير، أو الأخطاء في التشخيص والعلاج الناجمة عن غياب وسائل التواصل الفعال.

الشراكات:

يتطلب المشروع التعاون بين الجهات الحكومية، مثل وزارة الصحة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني؛ لضمان توفير التمويل اللازم ودعم استدامة المشروع. كما يمكن الاستفادة من خبرة مديرية الأمن العام لتجربتها في تطوير نظام اتصال طوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.

التكاليف والتمويل:

- تشمل تكاليف استحداث المركز:
- تطوير البنية التحتية الرقمية.
- توظيف الكوادر.
- تخصيص مساحة داخل أحد المباني التابعة للوزارة.
- تشغيل المركز.

التوصيات

التشريعات:

1. إصدار تعليمات من قبل وزير الصحة باستحداث قسم "مركز الاتصال الوطني للترجمة الإشارية" في الوزارة يقدم خدمات الترجمة الإشارية لكافة المؤسسات الصحية في المملكة.
2. إنشاء هيكل وظيفي للمركز، يتضمن توظيف عدد من مترجمي لغة الإشارة الناطقين، مع ضمان توفر واحد منهم على الأقل على مدار الساعة.
3. طرح عطاء إنشاء المنصة الرقمية.

الوعي:

4. تنظيم حملات توعوية للإعلان عن خدمات الترجمة الإشارية بين الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الخدمات الصحية.

التقييم:

5. إجراء تقييم دوري لتأثير المركز في تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية وجودتها.
6. تتبع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية الذين يستخدمون نظام الاتصال.
7. تتبع زيادة عدد المراجعين للمؤسسات الصحية الحكومية من الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية.

الخاتمة:

إن إنشاء مركز الاتصال الوطني للترجمة الإشارية، يمثل خطوة محورية نحو تحقيق العدالة والشمولية في تقديم الخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية. من خلال توفير أدوات تواصل فعّالة ومتطورة، تضمن لهم الحصول على الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها بشكل مستقل وآمن، دون الحاجة إلى الاعتماد على المرافقين أو القلق بشأن التواصل مع الكوادر الطبية.

إن هذا المركز يمثل التزاماً من وزارة الصحة لتحقيق المساواة، وتطبيق ما جاء به قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتضمين متطلبات الوصول في جميع خططها وبرامجها، بما يضمن إزالة الحواجز أمام الأشخاص ذوي الإعاقة لتلقي الخدمات الصحية. كما سيشكل خطوة نوعية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ بما ينعكس على جودة حياتهم الصحية، وضمان حقوقهم في الوصول إلى الخدمات الصحية دون تمييز.



لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية إلى الخدمات الصحية بشكل مستقل، ولضمان حقوقهم في تلقي الخدمات الصحية، تفتتح حملة أبي في هذه الورقة إنشاء مركز اتصال وطني للترجمة الإشارية. يهدف المركز إلى توفير خدمات ترجمة فورية بلغة الإشارة، على مدار الساعة، للأشخاص الصم وضعاف السمع؛ ما يمكنهم من التفاعل مع المؤسسات الصحية، والحصول على الخدمات الطبية اللازمة بكرامة واستقلالية.